سـيـاسـي فـــي الـــدرجـــة الـثـانـيـة

قيس قاسم العجرش

صدّق بعض السياسيين عندنا ومنهم أسامة النجيفي أنهم يمثلون أطياف الشعب العراقي تمثيلاً نابعاً من أصل الطائفة ووفقاً للتقسيم الذي تقاسموا بموجبه "أنفال"الدولة العراقية وغنائمها .

أي أنهم يصدّقون بالضبط ما افترضوه وروّجوا له من خطاب يقسّم العراقيين إلى مقاعد حسب الطائفة والعرق والدين واللون وهي كلها تقسيمات تأكل مثل الصدأ روحَ المواطنة التي تقوم عليها الأمم والدول.

صحيح أن منظّري عهد ما بعد الحداثة قالوا إن الدولة القومية بدأت تتلاشى في القرن العشرين لصالح دولة المصالح الفردية التي تربط المجموع، لكنهم أبداً لم يكونوا في معنى أن يأتي شخص عبر آليات الحصّة والتقاسم والغنيمة وبرم القوانين ليقول إنه يمثل الطائفة تمثيلاً حصرياً كأنه يتحدث عن امتلاك حقوق نقل مباراة تلفزيونية لأبطال الطائفة فلا يحق لنا أن ننقل إلا عنه.

النجيفي يتحدث اليوم باسم الطائفة علانية ، كأنه فقيه في أمور الطائفة الدينية وشرائعها وهو أمرٌ اشكّ فيه كثيراً خاصة لم نسمع عن سيرته إلا انه كان مهندساً مثابراً في قطّاع الكهرباء وأصبح بعد انتخابه نائباً في القائمة المغلقة التي لم يعرف الناس تفاصيلها ،منافحاً عن الموصل تحت شعار العداء لكل شيء كردي في هذه المحافظة الجميلة بخلطتها المتنوعة .

ربما يكون النجيفي قد وصل إلى غاية انتخابه نائباً في الدورة الثانية وهي زرع تلك الفترة الخطابية بامتياز.

والنجيفي يبدو انه لا يحب التنوع ، بدليل الحديث هذه المرّة عن إقليم سُنّي يحفظ حقوق أبناء السُنة الذين يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية!!، هكذا حسب كلماته وأوصافه الأخيرة .

ومن نكد الأيام علينا أن يقود شخص يحمل هذه العقلية البرلمان الذي يصنع القوانين ، إذ إن أي برلمان عاقل على وجه هذه الدنيا سيكتشف أن كلمات مثل هذه قد ترتقي بقائلها إلى فعل الطعن بحق السلم الأهلي والوحدة الوطنية .

ببساطة، فإن ما يلتئم من جراح العراقيين يمكن أن ينفتق ويفيض دماً بغزارة مرة أخرى في لحظة "تجلي "طائفية يستمتع بها النجيفي دائماً أمام كاميرات الصحافة الأجنبية.

إذا كان النجيفي يشغل مقعد رئيس السلطة التشريعية العليا ومع ذلك يعد نفسه و"قومه"في تقسيم مقيت للعراقيين ، يعدهم مواطنين من الدرجة الثانية ، فإن هذا التدني ، إن كان حقيقة كما يقول،سيكون هو شخصياً قد ساهم في صنعه حسب مسؤوليته في صياغة المشهد السياسي.

النجيفي الذي يشخّص أن الدولة تعامل العراقيين من السُنّة على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية ، هو لم يقل هذا فحسب ، بل قال إن السنة يشعرون بأنهم من الدرجة الثانية، هذا الشخص لا يمكن أن يكون هو النجيفي رئيس البرلمان .

وإلا أين صلاحياته؟

وأين إمكانية الاستجواب وأين الدور الرقابي الذي يأتي في مقدمة أدوار البرلمان الذي يرأسه النجيفي؟

هل فهم النجيفي أن رئاسة البرلمان تعني قيادة الوفود التشريفية؟ أو حضور المؤتمرات الدولية فقط؟

ألم يعرف رئيس البرلمان قبل هذا التشخيص البارع في تحديد مواطني الدرجة الثانية والدرجة الأولى أن البرلمان هو الحارس الأول على تطبيق الدستور؟

وكم هو عدد دوائر الدولة التي ساءلها النجيفي وحاسبها وفقاً لفراسته في تمييز "التمييز"العنصري ضد السنة في العراق أو لنقل إنها تورطت بالتمييز العنصري؟

للنجيفي أن يتحدث كما يشاء، لكن ليس له أبداً وليس له الحق وليس لأي من أمثاله الحق في أن يدعي تمثيل طائفة من طيف الشعب العراقي حصرياً .

إن السنّة العراقيين ليسوا نكرات كي يتحدث النجيفي بلسان طائفتهم لوحده ثم لم يخبرنا الدستور المحروس من قبل النجيفي وأمثاله أن الانتخاب كان يحتوي على تمييز سحري يكتشف طائفة صاحب الصوت الانتخابي.

ثم ألم تكن قائمة النجيفي وهي القائمة العراقية وزعيمها إياد علاوي من صدّع رؤوسنا أيام الانتخابات بشعارات الانفتاح على التمثيل الوطني في محاولة لإثبات أن القائمة العراقية هي وحدها من تحوي جميع أطياف الشعب العراقي؟

أليست هذه أطروحة قائمة إياد علاوي الذي دفع بالنجيفي إلى رئاسة البرلمان ليتسلم حصة "العراقية" من الرئاسات الثلاث ، فأين كان المبتدأ وأين المنتهى؟

ولو افترضنا أن عدداً من العراقيين السُنّة لا يرغبون بالتطابق مع أطروحة النجيفي هل سندعوهم إلى التظاهر كي يقول بدوره :"أنا مازلت أمثل من لم يتظاهر" على طريقة الحكام العرب في الحساب العددي لحقوق الناس والتمثيل.

لكن حتى ننصف النجيفي فإن هذا الخطاب يأتي ضمن آلية التخادم التي يبرع بها سياسيو العصر الطائفي من أجل تحشيد العقول وتخويفها قبل أن تتحشد في خنادق تغييب العقل الإنساني الساعي إلى المواطنة ، كي نكون أصحاب وطن لابد من البحث عن المواطنة التي افقدنا إياها هؤلاء.

إن مجد السياسي واستدامته لمكانته لا تأتي من الألحان القديمة المتناشزة التي مازالت تعزف إلى الآن كي تذكر الناس ببلائهم الطائفي وأفواههم التي مازالت مليئة بالدم من بقايا تلك الحقبة سيئة الصيت والشخوص، لأنهم حتماً سيتذكرون من قام بحلب هذه المأساة لتدر عليه مناصب وإرباحاً ووجاهة وأموالاً تمطر دفعاً رباعياً وحمايات.

لكننا على الأقل بدأنا نصنف بوضوح هذه النماذج من السياسيين ليعلم الناخب بالضبط أين سيضعهم في الانتخابات القادمة لكننا نأمل أن ينتبه الناخب كما نأمل أن تكون هناك انتخابات قادمة.

لـيـبـيـا وتـحـــديـــات مـقـتـل الـــقـــذافي

ميعاد الطائي

مثّل يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ نهاية فصل طويل من تاريخ ليبيا عانى خلاله الشعب الليبي كثيرا وهو يعيش تحت حكم واحد من اكبر دكتاتوريات المنطقة وأطولهم حكما، حيث دامت فترة حكمه أكثر من ٤٢ عاما ليكون أطول رئيس يحكم بلدا في التاريخ باستثناء الملكيات الدستورية .

ويتفق الجميع على أن سقوط النظام هو خطوة مهمة في مشوار التحول الديمقراطي ويزيل عقبة كبيرة تقف أمام انتقال البلد الإفريقي من الحكم الشمولي الى النظام الديمقراطي الذي ينشده الشعب الليبي من خلال ثورته التي دامت أكثر من ثمانية أشهر، قدم خلالها الكثير من التضحيات في الأنفس والأموال وتعطيل الاقتصاد وتوقف الكثير من مجالات الحياة .

إلا أن المشهد على الأرض يشير إلى حقيقة مهمة وهي أن هذا السقوط ومقتل القذافي ليس نهاية المطاف على العكس من ذلك فهو يفتح الطريق أمام الثورة والمجلس الانتقالي نحو تحقيق الكثير من الاستحقاقات، وبالتأكيد لن يكون هذا الطريق سلسا ومعبدا بل سيكون مليء بالعقبات والتحديات الخطيرة التي تهدد وحدة وسلامة الشعب الليبي إذا لم تتم معالجتها والتعامل معها .

فدولة مثل ليبيا ستواجه الكثير من التداعيات بعد أن مزقتها الحرب ولاقى الآلاف من أبنائها حتفهم، علاوة على تعرض الكثير من المؤسسات الاقتصادية للأضرار البالغة، بالإضافة إلى تدمير المؤسسة العسكرية التي من شأنها توفير الأمن للشعب وللتجربة الجديدة .

ومن أهم الإجراءات للوقوف بوجه هذه التحديات هو العمل على توحيد الصف وإبعاد شبح الصراعات الداخلية التي من الممكن أن تقوم بين الثوار والمجلس الانتقالي والذين ينتمون إلى المنطقة الشرقية في ليبيا مع القبائل الموالية للقذافي المتواجدة في الغرب الليبي والتي لم تقف إلى جانب الثورة منذ انطلاقها لاسيما ونحن نعرف بان نظام المجتمع الليبي هو قبلي عشائري بامتياز حيث سعى النظام الليبي إلى تكريس العشائرية باتجاه خدمة النظام وبقائه في السلطة من خلال شراء الذمم، حيث غابت ملامح المجتمع المدني عن ليبيا وهو تحدٍ آخر يجعل الحكومة الانتقالية أمام مهمة جديدة وهي التأسيس لمجتمع مدني تكون فيه الولاءات للدولة وليست للقبيلة أو الحاكم .

فمن خلال معرفتنا بالنظام الليبي وبزعيمه ملك ملوك أفريقيا ندرك انه اتبع سياسة تفتيت المجتمع المدني في بلده وعمل على تقوية القيم العشائرية والقبلية التي رسمها النظام وفق مصالحه الضيقة التي تبيح وتضمن له الاستمرار والبقاء .

وحرص القذافي شأنه شأن الأنظمة الدكتاتورية الأخرى الى تأسيس قوات أمنية وأجهزة مخابراتية على أساس عنصر الولاء للقائد وليس وفق مبدأ المواطنة والإخلاص للوطن ولقد تم تقييم الولاء للوطن من خلال الانتماءات الطائفية والعشائرية .

ولقد سعى القذافي إلى شخصنة السلطة وترتب على ذلك تفكيك المؤسسات الرسمية والمدنية وجعلها مجرد واجهات تعمل على الترويج لفكر الزعيم وتساعده على البقاء في السلطة .

كل هذا يجعل المجلس الانتقالي والحكومة الجديدة أمام مهمة جديدة بعد التخلص من رأس النظام، وهي التخلص من موروثاته السيئة من خلال بناء مجتمع مدني حقيقي مؤمن بالديمقراطية ومفاهيمها الجديدة وبناء المؤسسات التي تتناسب مع مرحلة التحول الديمقراطي . وكل هذا يجب اتخاذه قبل أن ندخل اي انتخابات ليتمكن المجتمع من إنتاج حكومة ديمقراطية وفق مفاهيم صحيحة ويجب أن يلعب الإعلام الوطني دورا بارزا في تنوير الرأي العام وتشكيله باتجاه تجاوز هذه المعوقات والتحديات في محاولة لتجاوز مراحل خطيرة ممكن أن يدفع الشعب الليبي ثمنها باهظا إذا لم يتم تجاوزها .

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

لأننا ننسى

نحن ننسى بعض البديهيات وهي جزء من حياتنا، ويَخال إلينا أننا لم نعد بحاجة إلى استظهارها أو استذكارها أو الاستدلال بها.. وليس في هذا التأكيد أية قيمة إن لم نُشر إلى تلك الأشياء الصغيرة التي اعتدنا على بعضها منذ تكوّن لدينا الوعي بالأشياء.. وحتى ما تعلّمناه في المدرسة الابتدائية ثم بالمراحل التالية، أصبحنا ننساه وننسى بالتالي القيم الكبرى التي اصطفت في ثنايا معارفنا من تلك الأشياء.. ونعتقد في أكثر من مرة أن الأمر لم يعد يعنينا.. فها أنا أصبحت محاسباً وموظفاً في الدولة، فما قيمة المعلومات التي حصلت عليها عن التمثيل الغذائي للنباتات، إذ تُحوّل الأوراق ضوء الشمس إلى غذاء.. وما الفرق إن كانت السمكة تحصل على الأوكسجين من الماء أم من الفضاء المحيط بالماء.. وما قيمة معلوماتنا عن آلية انتقال الأوكسجين بالدم. ولماذا نفكر في التفاعل الكيمياوي الذي تُحدثه بعض السوائل في المعادن..

ولماذا تصبح الأسمدة الكيمياوية في بعض الأحيان سموماً قاتلة للحياة..

وما هو الفرق بين الحروف الشمسية والحروف القمرية في اللغة العربية.. ولماذا يُصّر البعض على ضبط موقع الهمزة فوق الألف أو تحتها.. وما الفرق بين أن تكتب كلمة (أعداد) والهمزة فوق الألف أم تحته.. وهل يتغير معنى الجملة؟..

إن الفضل في البرامج التعليمية والقنوات الفضائية العلمية هي أنها تُعيدنا إلى بعض الدروس العلمية التي حاولنا (حتى بالغش) أن نجتازها بالامتحانات (أيام الشباب) ثم نجدنا بلا معلومات ولا علم ولا معرفة بعد اجتياز المرحلة الدراسية..

قد يعود جانب من تلك الغفلة والتجاهل والتكاسل إلى أنماط التعليم التي تسمح لك بالاحتكاك بالكتاب وبالمعلومة لتجاوز ليلة الامتحان.. فإذا نجحت، تركتها وراءك، ولتذهب الفيزياء والكيمياء والإحياء والهندسة والجبر إلى الجحيم!!..

ولم يلتحق بنا مما درسناه، إلا قدراتنا الشخصية على دمج الكلمات، والصبر على التعلم من الميدان، وإجادة كتابة التقارير والمذكرات والنظر يومياً بعشرات الملفات التي تتركنا بلا زادٍ روحي..

وعندما يأتي الوقت المستقطع للقراءة والبحث، تثقل عليك شجون الحياة وقوائم الطلبات وتحقيق الهوية الذي تجريه (المحروسة)، فتترك مشروعك للقراءة أو الكتابة إلى الغد، الذي سيأتي بملفات جديدة، وحواجز على الطرق وأحباب يتعرضون لعشرات الامتحانات في الحياة، وأنت واقف مثل (آلة الناعور!) لا تدري ماذا تفعل..

فإذا أضفنا إلى كل هذه الأمور ما تراه وتسمعه (ولا يراه الآخرون أو يسمعونه)، تصبح أنت مجرد (صامولة) في آلة (تعتقد) أنها صدئة اسمها الحياة، فيما هي ليست آلة، وليست صدئة، لكنك تغفل عن رؤيتها، فتشاطرك الإحساس الغريب بها.

كاريكاتير

■ عادل صبري

إجـــراء انـتـخـابـات مـبـكـرة.. أم تـعـديـل قـانـونـهـا

سليمة قاسم

تعالت الأصوات المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة لتجاوز الأزمة الخانقة التي تشهدها العملية السياسية، وكانت هي الخيار الذي طرحته بعض الكتل المشاركة في العملية السياسية حين تتضرر مصالحها، وواحدة من الشعارات التي رفعها المتظاهرون في ساحة التحرير.

وقد يكون إجراء انتخابات مبكرة احد من الحلول التي تلجأ إليها الكثير من الدول حين تجد أن محصلة العمل السياسي لحكومتها بلغ صفرا.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ترى هل يكفي إجراء انتخابات مبكرة لحلحلة الوضع المتأزم وتغيير الخارطة السياسية في البلد؟.

ولو افترضنا جدلا انه تم إجراء انتخابات مبكرة فهل تكون قادرة على أن تفرز كتلة برلمانية تفوز بأغلبية مريحة تستطيع أن تشكل الحكومة بمفردها.

إن إجراء انتخابات مبكرة يتطلب أولا إعادة النظر في التعديلات الأخيرة التي أجريت على قانون الانتخابات قُبيل انتخابات آذار من العام الماضي، تلك التعديلات التي اقل ما يقال عنها أنها قضت على مبدأ التعددية السياسية واستهدفت تكريس هيمنة الكتل الكبيرة في مجلس النواب للحفاظ على امتيازاتها في عملية احتكار السلطة.

فقد خططت الكتل المتنفذة لأبعاد القوائم الصغيرة عن التمثيل البرلماني، لخلق مراكز قوى في البرلمان وتركيز السلطة بأيديها من جهة، ولاعتقادها أنها سوف تحقق بموجب تلك التعديلات نظاما برلمانيا شبيها بذاك الموجود في الدول المتقدمة من جهة ثانية، تلك الدول التي قطعت شوطا طويلا في تنظيم العملية الديمقراطية مثل الولايات المتحدة بحزبيها العتيدين الديمقراطي والجمهوري، وبريطانيا بحزبي المحافظين والعمال، ونسيت أو تناست أن ذلك تطلب نضالا شاقا وطويلا حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الان.

وقد نصت التعديلات المذكورة على منح أصوات القائمة التي لا تحصل على القاسم الانتخابي(وهو٣٠ الف صوت تقريبا)إلى القوائم الفائزة. فإذا حصل مرشح ما على ٢٨ ألف صوت في قائمة لم تحصل على القاسم الانتخابي، فأن الأصوات التي حصل عليها تذهب الى القوائم الفائزة وتمنح إلى مرشح فيها، حتى لو كان مجموع الأصوات التي حصل عليها لا يتجاوز أصابع اليد. وهذا يعني ذهاب أصوات الناخبين إلى مرشحين لم يصوتوا لهم، وحرمان المرشح من الحصول على مقعد يستحقه. وهو خرق دستوري واضح.

أما التعديل الآخر فقد نص على منح المقاعد التعويضية للقوائم الفائزة بدلا من منحها للخاسر الأكبر، كما كان معمولا به في الانتخابات السابقة.

ونتيجة هذه التعديلات كان عدد النواب الذين حين حصلوا على القاسم الانتخابي ١٦ نائبا من مجموع ٣٢٥ نائبا، وهذا يعني أن أكثر من ثلاثمئة نائب دخلوا البرلمان بأصوات رؤساء كتلهم وليسوا بالأصوات التي حصلوا عليها التي لا تؤهلهم للحصول على مقعد في البرلمان. وبذلك أصبح ولاؤهم لرؤساء الكتل بدلا من الولاء للشعب الذي انتخبهم.

ومن البديهي، أن أي قانون يخضع للتطبيق تظهر عليه نواقص ومؤاخذات، ففي الانتخابات الأخيرة تم استبدال نظام القائمة المغلقة التي تمنح فيها المقاعد على أساس تسلسل المرشح بغض النظر عن الأصوات التي حصل عليها، بعد أن طالب الكثيرون باعتماد نظام القائمة المفتوحة، التي كان من المفترض ان تمنح فيها المقاعد على أساس عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح. الا انه بعد أجراء الانتخابات، ظهر أن تطبيقها لم يكن موفقا، وظهرت جملة من الأخطاء في طريقة منح المقاعد، وتولت مفوضية الانتخابات(التي جمدت بقرار من المالكي على خلفية قضايا فساد إداري) عملية توزيع المقاعد على الكتل الفائزة، وأعطت رئيس الكتلة الفائزة الحق في توزيع المقاعد التعويضية. ولعبت المصالح الشخصية والحزبية دورا كبيرا في منحها وأخلت بالتنوع الموجود في البرلمان وحولته إلى كتل متناحرة وفقا لمصالحها الضيقة.

إذن الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة تتطلب أولا معالجة التعديلات التي أجريت على القانون، واعتماد أكثرية أصوات الناخبين كمعيار أساس في توزيع المقاعد، فإذا أجريت الانتخابات وفق النظام الذي عمل به في الانتخابات الأخيرة فهذا يعني الوقوع بنفس الأخطاء التي ظهرت في تلك الانتخابات، وبالتالي فان إجراءها وفق التعديلات الأخيرة يعني بقاء الأمور على حالها.